الإصلاحات السياسية الجديدة في بلدان المغرب العربي: قراءة في الدوافع والمحتوى والمآلات

- علي بقشيش
أستاذ محاضر أ
- يعقوب حنّان
طالب دكتوراه تخصص سياسات مقارنة
جامعة عمار ثليجي بالأغواط

مقدمة:

تمر الأنظمة السياسية- بشكل عام- بعدة أزمات ناجمة عن تأثيرات بيئتها الخارجية والداخلية وضعف قدرتها على التعامل الصحيح مع هذه المتغيّرات، مما يصيب بناءها المؤسسي، وقدراتها الإتصالية، ويمكن ان تؤدي الى إنهيارها، وهنا تتجلّى أهمّية إعتماد الإصلاح السياسي كوسيلة لتحقيق الإستقرار والبقاء، من جهة، وإرضاء لمطالب المحكومين، من جهة أخرى، وتفصح عمليّات الإصلاح الدّورية عن قدرة لهذا النّظام أو ذاك، على التكيّف مع المستجدّات والتغيّرات المستمرّة، والإدراك الجيّد للتحدّيات المفروضة والفرص المتاحة للبيئة الداخلية والخارجية.

وتتراوح مداخل الإصلاح السياسي، بين تلك التي تتبنّاها الأنظمة السياسية إستجابة لضغوط داخلية أو خارجية، وتلك التي تقوم بها الأنظمة بشكل إرادي، درءا لأي خطر مستقبلي، وتتطلّب عمليات الإصلاح مرونة عالية، معزّزة بقدر من ثقافة التغيير والتّطوير. لتحقيق متطلّبات الإصلاح، ومعالجة مختلف الأزمات التي يصاب بها النظام السياسي، وأهمّها ما يلي[1]:

- أزمة الشرعية.
- إشكالات الوحدة الوطنية.
- صياغة وإتخاذ القرار وخاصة أثناء الازمات.

1 - ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الأردن، دار مجدلاوي، 2004، ص-ص: 177-204

- أزمة المشاركة السياسية.

وعرفت معظم الدّول العربية موجات للإصلاح السياسي في سنوات الثمانينيات وبداية التسعينيات (الجزائر:1989، المغرب: أعوام 1984 و1988، تونس: أعوام 1984 و1988، مصر: أعوام 1977 و1981 و1986، الأردن: 1989) نتيجة لدخولها في صراع مع كيانات إجتماعية وإقتصادية، بالإضافة إلى إختلالات أساسية في بنيتها وأداءها، وأبرزها[1] :

- عدم اكتمال البناء المؤسسي للدول العربية.
- خلل في إدارة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح هذه الأخيرة.
- الضعف الواضح في مجال الحقوق والحريات رغم أن كل الدساتير العربية تنص على ضمانهما.
- ضعف وهشاشة الدولة رغم تضخم أجهزتها ومؤسساتها.
- عدم تجذّر مفهوم التداول على السلطة بالطرق السلمية، وحصوله في أغلب الأحيان عن طريق العنف، رغم مرور عدة سنوات من إستقلال اغلب الدول العربية وترسيخ مفهوم الدولة.
- ضعف واهتزاز مبدأ الشرعية وإشكالاتها السياسية، حيث ان جزء من الأنظمة العربية ملكية الحكم، والبقية جمهوريات تستمد من ثورات التحرير الوطني مصدرا لشرعيتها.

ولقد مرت على الأنظمة السياسية العربية فترة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة تحرك الشارع العربي مع نهاية العشرية الأولى من الألفية الثالثة، وكانت الشرارة الأولى في تونس، بعد أحداث ولاية سيدي بوزيد في جانفي 2011 بعد إقدام الشاب البوعزيزي على إضرام النار في نفسه، تلت هذه الشرارة أحداث متتالية ومتسارعة مست العديد من الدول أدت الى إنهيار بعضها، وسارع بعضها الآخر إلى تصحيح أداء أنظمتها السياسية، من خلال إصلاحات سياسية – تدرجت بين العميقة والسطحية - بغية إمتصاص غضب الشارع، ومحاولة منها إلى تحقيق بعض طموحاته المشروعة لاسيما تحقيق

1 - هلال علي الدين و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 314

الإنتقال الديمقراطي بكل ملحقاته من إنتخابات نزيهة وحرية الرأي والتعبير، وتحقيق العدالة الإجتماعية، وتحسين الأوضاع المعيشية.

كما استبقت الأنظمة السياسية الأخرى، التي لم تكن مسرحا لأحداث الربيع العربي كالجزائر والمغرب، إلى إحداث جملة من المراجعات في أداء أنظمتها السياسية. كالسماح لقوى سياسية لها حضور شعبي بالتواجد في المشهد السياسي، وتعزيز مجال الحقوق والحريات العامة، ممّا جنّبها المرور بنفس الظروف والتحوّلات العنيفة التي عرفتها بعض الدّول العربية الأخرى كاليمن وسوريا.

وعليه يطرح السّؤال التالي: ما هي محاور الإصلاحات السياسية الجديدة في دول المغرب العربي ؟ وما مدى تفعيلها على أرض الواقع؟

وسنحاول إستعراض مجمل الإصلاحات السياسية التي قامت بها كل من الجزائر والمغرب وتونس وأثر هذه الإصلاحات عبر المحاور الأساسية التالية:

1- التأصيل النظري لمفهوم الإصلاح السياسي.
2- دوافع الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي.
3- محتوى ومضمون الاصلاحات السياسية في المغرب العربي.
4- مآل الإصلاحات السياسية في بلدان المغرب العربي.

مستعملين في ذلك المنهج الوصفي لتحليل الوقائع وتتبّع مختلف التطوّرات التي عرفتها هذه الدّول، باستخدام أدوات البحث المناسبة، كالملاحظة العلمية.

المحور الأول

التأصيل النظري لمفهوم الإصلاح السياسي

الإصلاح لغة: من فعل أصلح، يصلح إصلاحا، وهو نقيض الفساد، فالإصلاح هو التغير الى استقامة الحال، وتطلق كلمة إصلاح على ما هو مادي أو معنوي، وتعني الإنتقال أو التغير من حال إلى حال أحسن، أو التحول عن الشيء والإنصراف عنه إلى سواه.

وقد ورد لفظ الإصلاح في القرآن الكريم في أكثر من سورة، ففي الآية 220 من سورة البقرة يقول تعالى " والّله يعلم المفسد من المصلح " يقول مخاطبا فرعون في الآية رقم 19 من سورة القصص " ان تريد إلا أن تكون جبارا في الارض وما تريد ان تكون من الصالحين " .

وفي اللغة الإنجليزية فإن كلمة REFORM تعني العمل الذي يحسن الأوضاع، أو تعني إعادة تشكيل الشيء وتجميعه من جديد أو تحسين الحالة.[1]

وفي اللغة الفرنسية نجد أن كلمة réforme تتكون من لازمة ré التي تفيد الإعادة وبالتالي يصبح المعنى اللغوي إعادة التشكيل، أو إعطاء صورة اخرى للشيء.

والإصلاح بالمعنى الاصطلاحي هو تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الإجتماعية دون المساس بأسسها، والإصلاح - خلافا للثورة – ليس سوى تحسين في النظام السياسي والإجتماعي القائم، دون المساس بأسس هذا النظام، وهو أشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب لمنع إنهيار المباني المتداعية، ويلجأ للإصلاح عادة للحيلولة دون الثورة أو لتأخيرها.[2]

ويتداخل مفهوم الإصلاح السياسي بمجموعة من المفاهيم المشابهة له كمفهوم الدمقرطة والتحديث والتغيير، لذا فمن الضروري تحديد المصطلح بدقة خصوصا وأنه مثل أغلب المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان مشحونة بالإعتبارات الإيديولوجية، وتكشف بالضرورة عن تحيّزات سلطوية معيّنة على حد تعبير الكسندر دوفاي " Alexander Dufay".

وقد طرح مصطلح الإصلاح السياسي بشكل جلي في الأوساط الأكاديمية الغربية عقب نهاية الحرب الباردة، بالتزامن مع إنهيار الإتحاد السوفياتي وثورات أوروبا الشرقية، في سياق حركة الإنتقال من النظم السياسية التسلطية الى نظم سياسية تأخذ بالأشكال المؤسسية للديمقراطية الليبرالية[3].

كما ذهب Gerado L.Munck إلى أن الإصلاح يمكن النظر اليه على أنه " التغيير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي، خلال فترة زمنية محددة، على جماعة بشرية " .

اما بالنسبة لـ Samuel Huntigton فالإصلاح يشير الى " تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الإتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة

[1] - بعلبكي منير، قاموس الموارد، بيروت، دار الملايين، 2004، ص 770.

[2]- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 206

[3]- مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013، ص 237.

وعلمنة الحياة العامة، وعقلانية البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا، وإستبدال مقاييس المحاباة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية "

وحظي مفهوم الإصلاح السياسي بجملة من الإقترابات والمناهج لدراسته وأهمّها:

1- المنظور التنموي:

ويفترض هذا الإقتراب إنتقال المجتمعات التقليدية وفق عملية التحديث أو التنمية السياسية الى مجتمعات حديثة، ويعرف غابريل الموند " Gabriel Almond" التنمية السياسية بأنها إستجابة النظام السياسي للتغيرات في بيئته الداخلية والخارجية، والتحدّيات المتعلّقة ببناء الدّولة وبناء الأمّة والمشاركة والتّوزيع، بينما لوسيان باي " L.Bye"، فقد شرح مفهوم التنمية السياسية وفق مفاهيم أساسية، فقد إعتبر التنمية السياسية كمتطلّب أساسي للتنمية الإقتصادية، وكنمط لسياسة المجتمع الصّناعي، وكتحديث سياسي مؤسّسي قانوني وإداري، وكتنظيم للدّولة القومية، وكإحدى جوانب التغيّر الإجتماعي.

2- المنظور البنيوي الوظيفي:

إستخدم هذا المنهج من قبل علماء الإجتماع وروّاده تالكوت بارسونز" Talcot Parsons"، ماريون ليفي " Marion Levy"، ديفيد ايستن "David Easton"، وركّز هذا المنظور على مفهوم التّوازن، حيث يفترض أنّ النّظام يتكوّن من متغيّرات مرتبطة وظيفيا، يؤدّي التغيّر في متغيّر واحد إلى تغيّر في المتغيّرات الاخرى، حيث يميل النّظام للحفاظ على نمط معيّن من التفاعل، وهناك إتجاه نحو إستعادة الحالة الأولى للتّوازن.

ويعاب على هذا المنهج قصوره على تقديم تفسير لفهم التغيّر في المجتمع والنّظام السياسي، فهو ينظر للتغيّر كحالة غير عادية، أمّا الإستقرار فهو الأمر العادي والطّبيعي.

3- منظور العمليات الإجتماعية:

من روّاده دانييل ليرنر "Danile Lerner"، كارل دويتش " Karl Deutsh"، وبحسب هذا المنظور تتأثّر عملية التحديث بتغيّر العمليات الإجتماعية، كالتّصنيع والتحضّر والتّعليم...الخ، ويعاب على هذا

الإقتراب تأكيده على تبعية السياسة للعوامل الاقتصادية والإجتماعية، وإهماله لعناصر أخرى ذات أهمّية، كالثّقافة السياسية والمؤسسات السياسية والقيادة السياسية[1].

المحور الثاني

دوافع الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي

تبرز أهمية عاملي تدهور الشرعية* ومأزق الأداء كأبرز الأسباب التي تضطر الأنظمة الى المسارعة نحو الإصلاح لترميم هذين العنصرين اللازمين لإستقرارها وبقاءها، وتعتبر موجة أحداث الربيع العربي المندلعة في بدايات سنة 2010، والتي مسّت أغلب الدول العربية، الإنعكاس الواقعي لهذين العاملين، ومن أهم الأسباب التي دعت الى إحداث جملة من الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي ما عدا تونس التي كانت مهدا لهذه الأحداث ومنطلق شرارتها الأولى، بالإضافة إلى دوافع أخرى تختلف من قطر الى آخر بحسب خصوصيات أنظمتها السياسية والإجتماعية والإقتصادية.

أ- **الجزائر:**

خضعت الجزائر لنظام الحزب الواحد والإقتصاد الموجه منذ الإستقلال، ولم يبدأ فيها مسلسل الإصلاحات إلا مع سنة 1988، التي يعتبرها الخبراء سنة التحولات الكبرى في مجال الإصلاحات السياسية والدستورية والإدارية والإقتصادية، التي كرّسها دستور 23 فيفري 1989، وذلك بعد التخلي عن الإيديولوجيا الإشتراكية، وهكذا بدأنا نلاحظ تلاشي التيار المركزي المتشدد على مستوى القرار الإداري وخصوصا حول الشؤون الجهوية والإقليمية والمحلية[2].

[1]- جباري كريمة، الإصلاحات السياسية في الجزائر من 1989 إلى 1997، مذكّرة ماجيستير، كلّية العلوم الانسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، جامعة الجزائر، 2001، ص-ص: 3-6

* - **الشرعية**: مفهوم سياسي وقانوني مركزي، يرمز الى العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم المتضمنة توافق العمل أو النهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين، بما يؤدي الى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النّظام السياسي.

[2]- أحمد الداسر، التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي.

ويعتبر التعديل الدستوري لسنة 2016 عنوان الإصلاحات السياسية الجديدة التي إعتمدها النظام الجزائري وهو تتويج لمرحلة تتسم بالركود السياسي وحالة من الإستقرار المتذبذب ساد المرحلة التي تلت اندلاع أحداث الربيع العربي وخصوصا في الدولة الجارة تونس[1].

وتجلّى تأثير هذه الأحداث من خلال:

1- بروز مسألة الإحتقان الاجتماعي في الجزائر بعد بلوغ الثورة في تونس أوجها وجذبها لانتباه كل وسائل الاعلام الوطنية والأجنبية، وفي هذه الأثناء شهدت الجزائر موجة من الإحتجاجات إنطلقت في جانفي 2011، طالت 20 ولاية من اصل 48 ولاية، على الرغم من ان ظاهرة الاحتجاجات هي ظاهرة متكررة في الجزائر إلا انها كانت ذات طبيعة محدودة وغالبا ما يسيطر عليها النظام، أما هذه الإحتجاجات فهي تذكر بأحداث اكتوبر 1988، وقد تباينت مطالب المحتجين من توفير فرص العمل، إلى المزيد من الحريات إلى تحسين مستوى المعيشة، إلى المطالبة بإستمرار الدولة في دعم أسعار المواد الأساسية وأيضا الحد من ظواهر الرشوة والمحسوبية المنتشرة في البلاد، وفي 10 جانفي 2011 وبعد إستتباب الأمن كانت الحصيلة المعلنة لهذه الأحداث، هي وفاة 5 اشخاص، وإصدار مذكرات ضبط وإحضار بحق 800 شخص، وإعتقال 1100 شخص. ونظرا لخبرة الجزائر بظاهرة الإحتجاجات الإجتماعية طيلة العقود السابقة جعلت الحكومة تستجيب بطريقة سريعة لإحتجاجات 2011، حيث أعلنت الحكومة تخفيضا في أسعار الزيت والسكر، هذه الإستجابة جعلت الحكومة تنجح في إمتصاص الغضب الشعبي والتعاطي مع الأوضاع الداخلية الصعبة والمعقدة بطرق تختلف عما كان سابقا، حيث لوحظ ان قوات الأمن قللت من إستخدام العنف تجاه المدنيين[2].

2- في سياق هذه الاحتجاجات شكلت مجموعة من أحزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات المستقلة وجمعيات حقوق الانسان لجبهة موحدة عرفت " التعاضدية الوطنية للتغيير والديمقراطية " التي تأسست في 21 جانفي 2011، في محاولة منها لمحاكاة حركات الاحتجاج في كل من

[1]- بلعربي علي، الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، وهران، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 101.

2- المرجع نفسه، ص 102

تونس ومصر وصاغت مجموعة من المطالب، من بينها تحقيق العدالة الاجتماعية وإنهاء حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين من المحتجين والمتظاهرين، وتعزيز فرص العمل وتعديل قانون الإعلام[1].

ولا يمكن إغفال ضغوط المؤسسات الدولية والقوى الاقليمية التقليدية في دفع الجزائر نحو إحداث الإصلاحات السياسية، ومن هذه الاطراف الخارجية نذكر[2]:

1- دور الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية، حيث نجد مقولة ROBERT HUGH فيما يخص دور الاتحاد الاوربي تحتمل الكثير من الصواب، " الجزائر حقيقة تمثل الحالة التي تظهر فشل الاتحاد الاوربي في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج"، وفيما يخص دور الادارة الامريكية التي دائما تجمع بين المتناقضين، المبادئ المعلنة والمصالح المخفية، حيث ركزت الولايات المتحدة الامريكية على قضايا التعاون الاقتصادي والأمني في مجال مكافحة الارهاب.

2- دور المنظمات الدولية المهتمة بحماية حقوق الانسان، فنجدها الحلقة الأضعف في الضغوط الممارسة على الجزائر، على الرغم من التزامات الجزائر اتجاه هذه المنظمات وتعاونها معها، إلا أن سجل حقوق الانسان مازالت تشوبه الكثير من النقائص الواجب تداركها[3].

ب- **تونس:**

يتعذر استعمال مصطلح الاصلاح السياسي في الحالة التونسية، كون المشاريع الإصلاحية التي أتت عقب ثورة 14 جانفي 2011 تقترب من مفهوم التغيير الثوري الشعبي اكثر من مفهوم الإصلاح السياسي الذي تدعو اليه – عادة- الانظمة السياسية للحفاظ على استقرارها وبقائها وتحسين أدائها. ويمكن حصر أهمّ الدّوافع التي ادّت إلى حدوث التّغيير الثّوري في تونس في:

– المنظومة التسلطية السائدة في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي، القائمة على قاعدتي النّظام الرئاسي والمركزية الإدارية المتصلّبة، واعتماد الآليات القانونية والغير قانونية للتحكّم بمنظومة الإصلاح السياسي، والانتخابات، بالإضافة إلى التلاعب بالنصوص الدستورية والقانونية للانقلاب على الدستور والأحكام القانونية.

1- المرجع نفسه، ص 103

2- المرجع نفسه، ص 116

3- المرجع نفسه، ص 117.

- السياسة الاقتصادية المنتهجة القائمة على تعزيز آليات السوق، وتحرير التجارة الخارجية، إنجرّ عنها جملة من الضغوط على الاقتصاد الوطني كإرتفاع نسب البطالة وخاصّة بين حملة الشهادات العليا، وإختلال التوازن التنموي بين المناطق التونسية[1].

ت- **المغرب:**

انعكست أحداث الربيع العربي على الواقع المغربي بظهور حركة "20 فبراير" سنة 2011، وهي حركة سياسية احتجاجية شبابية ذات توجه اصلاحي تعكس المزاج السياسي المغربي، وقد نادت هذه الحركة عبر مقطع فيديو قصير الى التظاهر يوم 20 فبراير 2011، وتلته دعوات شبابية متتالية عبر وسائل التواصل الاجتماعي تطالب بإصلاحات سياسية، تحرض الشعب على النزول الى الشارع والتظاهر بكثافة لفرض مطالب التغيير والإصلاح، ومن بين أهمّ المطالب التي رفعتها ما يلي :

- ضرورة صياغة دستور ديموقراطي يجسد الإرادة الحقيقية للشعب ويرسي ملكية برلمانية.
- إرساء قضاء نزيه ومستقل.
- المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومحاربة الفساد.
- الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية الى جانب العربية.

وقد شكلت هذه المطالب بؤرة استقطاب سياسي، ووعيا بمخاطر تحول هذه الحركة الإحتجاجية، المطلبية، ذات الطابع الإصلاحي، وثيقة الصلة بالثقافة الإصلاحية المغربية، إلى ظاهرة تصدع وتفكك النسيج المجتمعي[2]

وتحت هذه الضّغوط سارعت المؤسسة الملكية الى اقتراح تعديلات دستورية في 9 مارس 2011، كخطوة إستباقية وقائية ممّا يمكن أن يؤدّي إليه الحراك الشّعبي، وعقب إقرار هذه التعديلات في استفتاء شعبي في 1 جويلية 2011، أعلن عن تنظيم انتخابات تشريعية، منحت الفوز لحزب العدالة

1- وليد حدّوق وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحدّيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، فيفري 2012، ص-ص: 15- 16.

2- الأخصاصي محمد، الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل، ندوة حول: مستقبل التغيير في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 9-12 نوفمبر 2015. ص- ص 24-26

والتنمية بربع مقاعد البرلمان، ولم تغيّر هذه المحطّات من موقف الحركات الاحتجاجية، وإعتبرت هذا الدستور " منحة من القصر"

المحور الثالث

محتوى ومضمون الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي

رغم تباين الواقع السياسي والإجتماعي لدول المغرب العربي، ولكنها ككتلة جغرافية منسجمة تتأثر بالأحداث المحيطة بها، وقد كانت لأحداث الربيع العربي أثرا بالغا في دفع هذه الدول نحو تبني إصلاحات سياسية كانت ضرورية لإمتصاص الغضب الشعبي العارم إتجاه آداء أنظمة هذه الدول.

وشملت الإصلاحات أغلب جوانب الحياة السياسية بهدف تعزيز الآليات الديموقراطية، وكان تعديل دساتير هذه الدول على رأس أولويات العملية الإصلاحية. وإحتوت مضامين هذه الإصلاحات ما يلي:

أ- **الجزائر:**

يشكل الخطاب التلفزيوني لرئيس الجمهورية الجزائري " عبد العزيز بوتفليقة" الموجه الى الأمة بتاريخ 15 افريل 2011 نقطة إنطلاق الإصلاحات السياسية، أين وعد فيه رسميا بسلسلة من الإصلاحات الدستورية الرامية إلى تعزيز الديموقراطية ومن بين الوعود، سن تشريعات جديدة تحكم إنشاء الأحزاب السياسية، وتعديل قانون الإعلام يمنح حرية اكبر، وتوسيع صلاحيات البرلمان والوزير الأول، وبتاريخ 24 فيفري 2011 ألغيت حالة الطوارئ في البلاد، إيذانا ببدأ التجسيد الفعلي لهذه الإصلاحات التي كان من أهمّها:

1- إصلاح قانون الانتخابات بموجب القانون العضوي رقم 01/12 المؤرخ في 2012/01/12 يتعلّق بنظام الإتخابات الذي إستحدث " اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات"، والتي تتكون من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية، وتعمل هذه اللجنة بإستقلالية عن وصاية الإدارة ووزارة الداخلية، بالإضافة الى تشكيل "اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات " المتكونة من ممثلي الأحزاب السياسية وبعض الشخصيات الوطنية، وممثلي المترشحين الأحرار.

2- تعديل القانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية الذي منح مرونة أكبر في إجراءات إعتماد الأحزاب السياسية الجديدة ورفع يد الإدارة ووزارة الداخلية على عملية إعتماد الأحزاب السياسية.

3- فرض نظام الحصّة النسائية الذي يندرج ضمن تعزيز دور المرأة في المجتمع والسياسة.

وبمناسبة الإنتخابات التشريعية التي تمت بتاريخ 10 ماي 2012 التي أعتبرت كأولى الخطوات العملية نحو تجسيد الإصلاحات السياسية، وإعتبرها الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " إختبارا لمصداقية الإصلاحات المتبنّاة.

3- التعديل الدستوري لسنة 2016 : صدر التعديل الدستوري بموجب القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، ويعتبر هذا التعديل المدخل الرئيسي للإصلاحات السياسية التي قام بها النظام الجزائري

وأبرز التعديلات التي جاء بها التعديل الدستوري لسنة 2016 تتلخص في أربع محاور أساسية:

1- **ديباجة الدستور**:

تمت العودة إلى تحديد عدد العهدات الرئاسية (المادة 74) مع تحريم تعديل هذا البند، ويهدف هذا التعديل إلى دسترة التداول الديموقراطي على الحكم، وفي مجال الحريات العامة تم إقرار العمل على تحقيق المناصفة بين الرجل والمرأة وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وحرية الصحافة ضمن إحترام حقوق وحريات الغير ومنع ممارسة رقابة مسبقة عليها، وحرية التظاهر والتجمع بطريقة سلمية والحق في محاكمة عادلة، ومنع الحجز أو الحبس في أماكن غير مقررة قانونا[1].

2- **تنظيم السلطات**:

تم وفق هذا التعديل منح سلطات جديدة للوزير الأول تتمثّل في:

- الحق في إخطار المجلس الدستوري.
- صلاحيات تنظيمية يتنازل عليها رئيس الجمهورية لصالح الوزير الأول.
- حق المبادرة والتعديل في بعض المواضيع.

أما التعديلات المتعلقة بسلطات البرلمان فتمثّلت في:

- تخصيص جلسة في كل دورة تشريعية لرقابة عمل الحكومة بحضور الوزير الأول وجوبا.

1 - جابي ناصر، التعديل الدستوري في الجزائر وسؤال المشاركة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 14-08-2014، ص:4.

– منح غرفتي البرلمان إمكانية إنشاء لجان إعلامية مؤقتة عبر كامل التراب الوطني لتسهيل عمل البرلمانيين ميدانيا.

– تحديد آجال محددة لإجابة الحكومة عن الأسئلة الكتابية والشفهية للبرلمانيين.

– حق الأقلية البرلمانية في إخطار المجلس الدستوري حول مدى مطابقة القوانين للدستور.

– تشدّد التعديل الدستوري مع مسألة الغيابات المتكرّرة.

– فقدان العهدة النيابية للنواب إذا قاموا بتغيير الحزب الذي انتخبوا ضمن قوائمه أو ما يعرف بـ " التجوال السياسي ".

وبالنسبة للسلطة القضائية فقد تم:

– توسيع مجال إستشارة مجلس الدولة مسبقا، في الأوامر وجوبا، وفي إقتراحات القوانين والمراسيم الرئاسية إختياريا، وذلك بمبادرة من رئيس الجمهورية أو من رئيس إحدى غرفتي البرلمان[1].

3- **الرقابة الدستورية:**

تضمنت التعديلات الدستورية في هذا المجال ما يلي:

– توسيع تشكيلة المجلس الدستوري لضمان تمثيل متوازن للسلطات الثلاث.

– إستحداث وظيفة نائب رئيس المجلس الدستوري لضمان الإستقرار وديمومة المؤسسة، ومنح الإستقلالية الإدارية والمالية.

– تمديد عهدة الأعضاء تماشيا مع المعايير الدولية، وإشتراط السن والكفاءة والخبرة لتحقيق كفاءة ونجاعة هذا المجلس[2].

4- **المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري:**

كرس التعديل الدستوري الأمازيغية لغة رسمية ووطنية، فيما تظل العربية اللغة الرسمية للدولة، كما أصبح للجالية الجزائرية وجود ضمن الدستور الجديد الذي أكد على أن الدولة تعمل على حماية حقوق المواطنين في الخارج ومصالحهم، في ظل إحترام القانون الدولي والإتفاقيات المبرمة مع الدول

1- المرجع نفسه، ص 5.

2- المرجع نفسه، ص 5.

المضيفة، كما أكد الدستور الجديد على تشجيع مفهوم الديموقراطية التساهمية " التشاركية" على مستوى الجماعات المحلية[1].

ب- **المغرب**:

شكّل مطلب التعديل الدستوري رأس المطالب التي رفعتها حركة شباب " 20 فبراير" الإحتجاجية، ويمكن تلخيص التعديلات التي أقرها الدستور الجديد لسنة 2011 في المحاور التالية[2]:

1- ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها السياسية والثقافية والإجتماعية، ولا سيما دسترة التوصيات الوجيهة لهيئة الإنصاف والمصالحة، والإلتزامات الدولية للمغرب.

2- الإرتقاء بالقضاء الى سلطة مستقلة، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري، توطيدا لسمو الدستور وسيادة القانون، والمساواة أمامه.

3- توطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها، وتعميق دمقرطة وتحديث المؤسسات وعقلنتها من خلال برلمان نابع من إنتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيها مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتخويله إختصاصات جديدة، كفيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية.

4- إعتماد حكومة منتخبة بإنبثاقها عن الإرادة الشعبية، المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، وتحظى بثقة أغلبية مجلس النواب.

5- تقوية مكانة الوزير الأول المختار من الحزب صاحب الأغلبية البرلمانية، وتكليفه بقيادة تنفيذ البرنامج الحكومي.

6- تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، بتقوية دور الأحزاب السياسية في نطاق تعددية حقيقية، بتقوية دور الأحزاب السياسية في نطاق تعددية حقيقية، تكريس مكانة المعارضة البرلمانية والمجتمع المدني.

7- التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، الغنية بتعدد روافدها، وفي صلبها الأمازيغية كرصيد لجميع المغاربة.

1- المرجع نفسه، ص 6.

2- الأخصاصي محمد، مرجع سابق، ص-ص، 27-28 .

ما يلاحظ من خلال هذه التعديلات، ورغم الإنفتاح النسبي للحياة السياسية في المغرب، بدخول أحزاب معارضة إلى البرلمان كحزب العدالة والتنمية، إلّا أنّ دورها محدود في ظل سيطرة وقوّة المؤسسة الملكية سواء الرّمزية أو الدّستورية، فقد إعتبر دستور 2011 الحزب السياسي الحائز على الأغلبية مجرّد شريك في السّلطة، ولا يتيح له إحداث أيّ تغيير في معادلة الحكم.

كما تتميّز الحياة الحزبية في المغرب بخصوصية فريدة، تتمثّل في أن الاحزاب السياسية لا تستمدّ قوّتها من شعبيتها فقط، بل كذلك من قربها من القصر، فكلّما إنسجمت مواقفها مع الإرادة الملكية، تضمن لنفسها حضورا في مؤسّسات الحكم[1].

ث- **تونس**:

مر مسار الإنتقال الديمقراطي في تونس بمراحل إنتقالية قسّمها الباحثون إلى ثلاث مراحل، مرحلة إنتقالية أولى سنة 2011 التي تلت مباشرة إسقاط نظام الرئيس زين العابدين بن علي، تميزت بأحداث ثلاث لجان وهي "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي' و" اللجنة الوطنية لإستقصاء الحقائق" و "الجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد" وتوجت هذه المرحلة بإجراء انتخابات 2011 أفرزت حكم ثلاث قوى " الترويكا" مشكّلة من حركة النّهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتّل الديمقراطي، وإمتدت المرحلة الثانية من اكتوبر 2012 الى اكتوبر 2014 تميزت هذه الفترة بحالة من الإحتقان السياسي الشديد وصل لحد الإغتيالات السياسية أشهرها، إغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد يوم 6 فيفري 2013، والنائب البرلماني محمّد البراهمي يوم 25 جويلية 2013، وتم التوافق حول ثلاث مسارات إصلاحية تمثلت في خروج الإسلاميين من الحكم وفض الخلافات القائمة حول الدستور، وإتمام إنتخاب الهيئة المشرفة على الإنتخابات، وتوجت هذه المرحلة بالتصويت على الدستور[2].

ويجمع كثير من الكتاب على ان التجربة التونسية في الإصلاح السياسي متميزة عادة عن التجارب الاخرى، إذ يظهر أن التحول السياسي في تونس إرتبط دوما بشكل مباشر أو غير مباشر بإجتهاد دستوري، يؤسس لفكرة مركزية وهي الحرص المستمر على أن يحظى التحول أو الانتقال أو التغيير أو

1- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ما بعد الإنتخابات التشريعية في المغرب، الدوحة، ديسمبر 2011، ص:3

2 - الرديسي حمادي، تونس بين تدعيم الديموقراطية وتفكك الدولة، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، العدد 18، الدوحة، جانفي 2016، ص-ص: 6-7.

الثورة بشرعية دستورية بشكل من الأشكال، حتى لا تبدو قفزا في الفراغ او إرتماء في المجهول، فالدستور في تونس كان وما يزال هو منبع كل إصلاح وهو مركز تأصيل لكل تحول أو تغيير، ويمثل دستور 26 جانفي 2014 ذروة العملية الإصلاحية في تونس وهو الدستور الثالث في تاريخها الحديث بعد دستوري 1959 و 1961، يأتي في أعقاب نجاح الثورة التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي ونظامه في جانفي 2011[1].

ويحتوي الدستور الجديد على عشرة أبواب، حيث يعبر الباب الأول عن المبادئ العامة التي تعكس ملامح النظام الجمهوري التونسي وهوية الدولة وطبيعتها وتوجهاتها، على غرار ما جاء في الفصل الأول من تعريف الدولة التونسية وضبط مرجعيتها اللغوية والدينية اذ ينص على ان " تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها " وورد في الفصل الثاني " تونس دولة مدنية تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعلوية القانون" وقد نص الدستور على حرمة تعديل هذين الفصلين حتى لا يسمح بعودة النظام الديكتاتوري، كما ركز الباب الثالث على السلطة التشريعية وكيفية ممارستها، في حين فصل الباب الرابع في كيفيات ممارسة السلطة التنفيذية بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة وحدد العهدات الرئاسية في إثنتين متصلتين أو منفصلتين، أما الباب الخامس فعرف السلطة القضائية ونظامها وتقسيمها الى " القضاء العدلي والقضاء المالي والإداري "، كما فتح الدستور المجال لإجراء إصلاحات أخرى تتعلق بالإعلام والمرأة والأحزاب السياسية والجمعيات وغيرها، وتلى التصويت على الدستور مرحلة تدعيم المسار الديمقراطي بإجراء الإنتخابات التشريعية فالرئاسية[2].

1- بزة بن يوسف و ساحلي مبروك، الاصلاحات السياسية كآلية للدمقرطة في بلدان المغرب العربي، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد 25، 2016/12/25، ص: 9

2- المرجع نفسه، ص 10

المحور الرابع

مآل الإصلاحات السياسية في بلدان المغرب العربي.

يمكن إعتبار سنة 2011 تاريخ إنطلاق مشاريع الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي، أي منذ إنطلاق الحراك الشعبي في بعض الدول العربية، والتي إستطاعت إسقاط بعض الأنظمة وزعزعة أنظمة اخرى، الأمر الذي إستوجب القيام بهذه الإصلاحات، إمّا لتشكيل أنظمة سياسية بديلة لتلك التي سقطت، أو لترميم الشرعية المتصدّعة وتحسين للأداء السياسي بالنسبة للأنظمة التي بقيت، ودول المغرب العربي أحسن مثال عن النموذجين.

وبما ان الأمور تقاس بخواتيمها ومآلاتها، وبعد مرور سنوات عن عمليات الإصلاح السياسي في كل من المغرب والجزائر، وتونس، ومن خلال بعض المؤشرات والأحداث يمكن قياس مدى فعّالية وجدّية هذه الإصلاحات، وهل اتت بما كانت تطالب به شعوب هذه الدول.

أ- الجزائر:

يعتبر التعديل الدستوري لسنة 2016 التأسيس القانوني وتتويجا لمرحلة الإصلاحات السياسية، تلته جملة من الأحداث السياسية اعتبرت كمؤشرات حقيقية وواقعية لتقييم مدى نجاح أو فشل الإصلاحات التي بادر بها النظام السياسي، وأبرز هذه الاحداث، الإنتخابات التشريعية والمحلية اللتان تمّتا في سنة 2017.

1- الإنتخابات التشريعية :

نظمت الإنتخابات التشريعية في الجزائر يوم 4 ماي 2017 ولم تختلف عن استحقاق 2012 من حيث النتائج، فقد فازت الاحزاب المعروفة والتقليدية بأغلب مقاعد البرلمان، وقد ركّز خطابها السياسي على الأمن وضرورة ضمان الإستقرار، وما يمكن إستخلاصه من هذا الإستحقاق نسبة العزوف والمقاطعة، حيث سجلت نسبة المشاركة ما يقارب 35 % وهي نسبة ضعيفة، وما يفسرها أن السلوك الإنتخابي للفرد الجزائري إنتقل من حالة اللاتسييس الوطني الى التسييس المحلي، حيث أضحى الإنتخاب أكثر إرتباطا بالجهة والعشيرة والمنطقة، بالإضافة الى النظام الإنتخابي المعتمد على نظرية الباقي الأقوى الذي خدم الأحزاب العتيدة، كما لم تسجّل أي حالات إخطار أو تجاوزات في توزيع الدعاية والإشهار على جميع التشكيلات السياسية، كما أستحدثت لجنة مستقلة عليا لمراقبة الإنتخابات بمداوماتها

الموزعة على ولايات الوطن، بموجب القانون 11-16 المؤرّخ في 25 أوت 2016 والمتعلق بالهيئة المستقلة العليا لمراقبة الانتخابات والتي شكلت أداة مهمة لبناء الثقة والوقوف على مسافة واحدة من التشكيلات السياسية بالإضافة إلى إشرافها على كل مراحل الإستحقاقات الإنتخابية إنطلاقا من مرحلة ما قبل الإقتراع الى غاية إعلان النتائج، كما لقيت إشادة مختلف التشكيلات السياسية، كما خففت كثيرا من الإحتقان الذي كان يحدث بين الإدارة والتشكيلات السياسية، كما لقي إستحداث هذه الهيئة إستحسان الهيئات الدولية والدبلوماسية ومنها كتابة الدولة الأمريكية في تقريرها لسنة 2016، حول ممارسة حقوق الانسان في العالم، وإعتبرتها آلية دستورية مهمة في تعزيز البناء الديموقراطي[1].

2- الانتخابات المحلية:

جرت الانتخابات المحلية بتاريخ 23 نوفمبر 2017 في ظل سياق سياسي وإجتماعي وإقتصادي متأزّم تميّز في بعده السياسي بتصارع فريقين سياسيين، فريق يضم أحزاب الموالاة تسعى للإبقاء على النظام وإستمراره، وفريق معارض مشتّت يسعى الى كبح إعادة إنتاج النظام لنفسه في المرحلة المقبلة، وفي البعد السوسيوإقتصادي فقد طبع هذه المرحلة قضايا كعلاقة المال بالسياسة وتصاعد دور وسائل التواصل الإجتماعي، وتفاقم الفساد المالي، كل هذا ضمن إطار أزمة اقتصادية ناجمة عن إنخفاض أسعار النفط، ولجوء الحكومة الى الطرق غير التقليدية في تمويل الإنفاق العمومي، تتمثّل في طبع كتل نقدية[2].

من خلال نتائج هذه المواعيد الإنتخابية، التي رسمت مشهدا سياسيا لا يختلف عن ذلك الذي يسبق إقرار هذه الإصلاحات، الأمر الذي أفرغها من محتواها، وجعلها لا تتجاوز الجوانب الشكلية، دون تكريس لتغيير حقيقي في الواقع السياسي الجزائري، وبإستثناء إستحداث الهيئة العليا لمراقبة الإنتخابات، الذي ألجم تدخّل الإدارة في المواعيد الإنتخابية، تبقى الآليات الأخرى الذي أقرّها التعديل الدستوري لسنة 2016، رهينة إرادة الفاعلين السياسيين في غرفتي البرلمان لتفعيلها، لتحقيق توازن حقيقي إزاء نفوذ السلطة التنفيذية.

1- بوحنية قوي، التشريعيات الجزائرية، إعادة تشكّل في ظل الإستمرار، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 21-05-2017، ص-ص 2-9.

2- القطعة بلقاسم، السياقات السياسية والسوسيوإقتصادية للإنتخابات المحلية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2017، ص: 1.

ب- **المغرب:**

لم يكن التعديل الدستوري لسنة 2011 هو المطلب الوحيد للحركات الإحتجاجية التي سبقته، ولكنه أعتُبر حجر الزاوية الذي يختزل كل المطالب الأخرى، ورغم أن هذا التعديل سما بموقع الوزير الأول، الذي أصبح من تاريخه رئيسا للحكومة، وعزّز من المسؤولية السياسية للحكومة أمام غرفتي البرلمان وما يعاب على هذا التعديل الدستوري أن المؤسسة الملكية مازالت بمثابة القلب من باقي أعضاء الجسد، إذ أبقى على نفس مكانتها في ظل الدساتير السابقة، ما يعطّل التوجه نحو ملكية برلمانية، فالملك هو رئيس الدولة وممثلها الأسمى ورمز وحدة الأمة وضامن دوام الدولة وإستمرارها والحكم الأسمى بين مؤسساتها، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وله حق حلّ مجلسي البرلمان أو أحدهما، علاوة على حقه في التعيين في المناصب السامية الحسّاسة. وما يعاب على الحكومة التي تلت التعديل الدستوري أنها رسمت علاقتها مع الملك بناء على العرف السائد وليس على روح الدستور، والسؤال الذي يطرح في ظل التعديل الدستوري حول إلتباس العلاقة بين مؤسستين دستوريتين هما الحكومة والمؤسسة الملكية، وما هي حدود إختصاص كل منهما؟[1].

ت- **تونس:**

ما ميّز التجربة الديمقراطية الناشئة في تونس أنها أتت ثمرة تحوّل وإنتقال ديموقراطي أحدث قطيعة مع نظام تسلّطي، ومعروف أن عملية بناء نظام جديد أصعب من إسقاط نظام قديم، ورغم مرور عدة سنوات وتحقيق عديد النجاحات كالتوافق على دستور " الجمهورية التونسية الثانية"، وإجراء إنتخابات ديمقراطية رئاسية وتشريعية رغم العراقيل والتحديات الجمّة. وكل ما بقي هو إستكمال هذا البناء الديموقراطي وتفعيل بعض المؤسسات الدستورية، كالمحكمة الدستورية، وإنتخاب أول مجلس أعلى للقضاء في العالم العربي، وبعد مرور ست سنوات عن ثورة الياسمين يبقى التحدّي الأمني والإقتصادي هو أبرز ما يمكن أن يعرّض المسار الديمقراطي إلى التعطيل وربّما الانتكاس[2].

1- الملكية والحكومة في المغرب.... اكراه النص ومحك الممارسة، www. Eldjazeera.net ، شوهد بتاريخ 2017/12/27.

2- كارم يحيى، تونس.... تحديات واستحقاقات العام السابع بعد الثورة ، www.Democracy.ahram.org.eg، شوهد بتاريخ 2017/12/21

وقد قطعت التجربة التونسية شوطا في بناء نموذج ديمقراطي عصري وحديث، بتوفير آلياته ومستلزماته الدستورية والقانونية، ومؤسسات سياسية قائمة على أسس ديمقراطية، رغم الصعوبات التي إتّسمت بها المرحلة الإنتقالية العسيرة والطّويلة نوعا ما.

ويبقى إتمام الإنتقال الديمقراطي منوط بتجاوز تحدّيات أخرى أخطرها الجانب الأمني، والتنموي، بالإضافة الى الدّور الأساسي، الذي يجب أن تلعبه النخبة السياسية الحاكمة والمعارضة، على حدّ سواء في تكريس هذا الإنتقال وخلق ثقافة ديمقراطية، وتوفير مستلزمات المجال السياسي لتنميتها، وأهمّها التخلّص من ثقافة إحتكار السّلطة عبر تعزيز ثقافة التداول السلمي، وترقية المجتمع المدني، عبر صياغة عقد إجتماعي جديد يربط الدّولة بالمجتمع،

الخاتمة

من خلال تجارب الإصلاحات السياسية الجديدة في دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) التي تبنّتها الأنظمة السياسية لهذه الدّول منذ سنة 2011، قصد تحسين أدائها السياسي وترميم شرعيتها، وتحقيقا لمطالب رفعتها حركات إحتجاجية في هذه الدّول، يمكن إستخلاص النّتائج التالية:

– تمثّل الحركات الإحتجاجية الشعبية العامل المشترك لدفع الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي نحو تبنّي حزمة من الإصلاحات السّياسية، ويمكن تفسير تزامنها في كل من المغرب والجزائر وتونس بما أسماه صامويل هنتغتون "Samuel Huntigton " بالعلاج السائد.

– مثّلت التعديلات الدستورية رأس الإصلاحات السياسية، بإعتبارها تمسّ النصّ المرجعي المؤطّر للحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية للأمّة.

– تركيز التعديلات الدستورية على إعادة صياغة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بتعزيز الآليات الموجودة وخلق أخرى، لتمكين السلطة التشريعية من ممارسة مهامها ولعب الدّور المنوط بها، لتحقيق التّوازن المطلوب بين السّلطتين، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات كأهم مبادئ الأنظمة الديمقراطية الحديثة.

– إتفقت تجارب الإصلاح السياسي في بلدان المغرب العربي في منطلقاتها وآلياتها، ولكن عملية التفعيل والبلورة تمّت عبر مسلكين، أوّلهم " مسلك إصلاحي " يتميّز بالسلمية والتدريجية، تمثّله تجارب كل من الجزائر والمغرب، و"مسلك ثوري" أدّى إلى تغيير جذري، شامل ومتوتر، مثّلته التجربة التونسية.

– إفترقت التّجارب الإصلاحية في بلدان المغرب العربي في مآلاتها، فالتّجربة التونسية نجحت في رسم ملامح نموذج ديموقراطي عصري، عبر ثورة شعبية أسقطت رموز نظام سياسي تسلّطي، بينما إقتصرت الإصلاحات السياسية في كل من الجزائر والمغرب على الجوانب الشّكلية، دون إحداث تغيّرات حقيقية ملموسة، فالمشهد السياسي للبلدين بعد إقرار هذه الإصلاحات لا ينبأ بتغييرات جذرية على مستوى الممارسات ومدى التكريس الفعلي للإصلاحات الدستورية.

فبالنظر إلى الخارطة الحزبية في الجزائر التي لم تتغيّر كثيرا في الإستحقاقات الانتخابية التي تلت التعديل الدستوري، حيث مازال حزبي السّلطة يتداولان المقدّمة وأغلب المناصب الحكومية والمجالس البلدية والولائية، ومازال خطاب السلطة ومن يدور حولها، يحذر من مغبّة إنجرار البلاد نحو التغيير برسم سيناريوهات لا يودّ الجميع العودة اليها.

وفي الحالة المغربية ورغم التعديلات الدستورية التي مسّت جوهر العلاقة بين المؤسسة الملكية والحكومة، إلّا أن المشهد السياسي الحالي يسير وفق التقاليد السابقة، بحيث لازالت المؤسسة الملكية تسيطر على الحياة السياسية، ومازال الملك يحضى بالهيبة الرمزية والسلطة الفعلية في البلاد.

قائمة المراجع المعتمدة

الكتب:

- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الأردن، دار مجدلاوي، 2004.

- هلال علي الدين و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

- بعلبكي منير، قاموس الموارد، بيروت، دار الملايين، 2004.

- وليد حدّوق وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحدّيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، فيفري 2012.

- الرديسي حمادي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، العدد 18، الدوحة، جانفي 2016.

- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

المقالات والملتقيات:

- مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013.

- الأخصاصي محمد، الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل، ندوة حول: مستقبل التغيير في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 9-12 نوفمبر 2015.

- جابي ناصر، التعديل الدستوري في الجزائر وسؤال المشاركة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 14-08-2014.

- بزة بن يوسف و ساحلي مبروك، الإصلاحات السياسية كآلية للدمقرطة في بلدان المغرب العربي، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد 25، 2016/12/25.

- بوحنية قوي، التشريعيات الجزائرية، إعادة تشكّل في ظل الإستمرار، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 21-05-2017.

- القطعة بلقاسم، السياقات السياسية والسوسيوإقتصادية للإنتخابات المحلية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2017.

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ما بعد الإنتخابات التشريعية في المغرب، الدوحة، ديسمبر 2011.

المذكرات الجامعية

- جباري كريمة، الإصلاحات السياسية في الجزائر من 1989 إلى 1997، مذكّرة ماجيستير، كلّية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، جامعة الجزائر، 2001.

- بلعربي علي، الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، وهران، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

مواقع الانترنت

- الملكية والحكومة في المغرب.... إكراه النص ومحك الممارسة، www. Eldjazeera.net ، شوهد بتاريخ 2017/12/27.

- كارم يحيى، تونس.... تحديات واستحقاقات العام السابع بعد الثورة، www.Democracy.ahram.org.eg، شوهد بتاريخ 2017/12/21